

هدفا من أهدافنا ذات الأولوية بالإضافة إلى تعزيز التنمية وحفظ السلم والأمن الدوليين^(٥٤)، وأنه "حدث في عام ١٩٩٣ توسع كبير في الأنشطة التي يضطلع بها مركز حقوق الإنسان في جنيف، في مجالات عمله الرئيسية الخمسة"^(٥٥).

وإذ تلاحظ أيضا أن الحالة المالية الصعبة التي واجهها مركز حقوق الإنسان قد أوجدت عقبات كبيرة على طريق تنفيذ مختلف الإجراءات والآليات، وأثرت بصورة سلبية على ما تقدمه الأمانة العامة من خدمات للهيئات المعنية، وأضرت بنوعية ودقة التقارير المقدمة،

١ - تؤيد الجهود التي يبذلها الأمين العام لزيادة دور وأهمية مركز حقوق الإنسان التابع للأمانة العامة بوصفه وحدة التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة للهيئات التي تعنى بتعزيز وحماية حقوق الإنسان؛

٢ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم مقترحات إضافية بهدف زيادة موارد برنامج حقوق الإنسان مرة أخرى في فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥، من أجل تمكين المركز من الاضطلاع على الوجه التام بواجباته في تنفيذ جميع الولايات التي أوكلتها إليه الجمعية العامة وغيرها من الهيئات التشريعية.

٣ - ترحب بتوصية المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان بشأن تعزيز مركز حقوق الإنسان، على النحو الوارد في إعلان وبرنامج عمل فيينا؛

٤ - تحيط علما بتوصية لجنة البرنامج والتنسيق بأن توافق الجمعية العامة على سرد البرامج الوارد في الباب ٢١ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥^(٥٦)؛

٥ - تحيط علما أيضا بما ذكره الأمين العام في تقريره بشأن الآثار المترتبة على التغييرات التنظيمية في الأمانة العامة، من أنه سيقتراح الاستفادة ببقية الوظائف الشاغرة المتاحة الآن في الأمانة العامة في ضوء المبادرات الجديدة والولايات والأولويات الناشئة^(٥٧)؛

٦ - تطلب إلى الأمين العام وإلى الدول الأعضاء ضمان منح موارد إضافية ملائمة إلى المركز، في حدود الميزانية العادية للأمم المتحدة الحالية والمقبلة، كي يتسنى له الاضطلاع، بالكامل وفي حينه، بجميع الولايات الواردة في إعلان وبرنامج عمل فيينا، دون تحويل موارد من البرامج والأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها الأمم المتحدة؛

تتوخى القيام به من أدوار أخرى بشأن تنفيذ الإعلان ونشر نصه باللغات الوطنية والمحلية؛

١٦ - تحث جميع الدول على النظر في نشر نص الإعلان بلغاتها الوطنية، وتسهيل نشره باللغات الوطنية والمحلية؛

١٧ - تطلب إلى لجنة حقوق الإنسان أن تواصل نظرها في التدابير اللازمة لتنفيذ الإعلان؛

١٨ - تقرر أن تنظر في دورتها التاسعة والأربعين في مسألة القضاء على جميع أشكال التعصب الديني في إطار البند المعنون "مسائل حقوق الإنسان".

الجلسة العامة ٨٥
٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٣

١٢٩/٤٨ - تعزيز مركز حقوق الإنسان التابع للأمانة العامة

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٣٥/٤٤ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، و ١٨٠/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، و ١١٨/٤٦ و ١١١/٤٦ المؤرخين ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، و ١٢٧/٤٧ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، وإذ تضع في اعتبارها جميع القرارات ذات الصلة التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة حقوق الإنسان،

وإذ ترى أن تعزيز الاحترام العالمي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية ومراعاتها يشكلان أحد المقاصد الأساسية للأمم المتحدة الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، ومسألة كبيرة الأهمية بالنسبة للمنظمة،

وإذ تلاحظ التشديد في إعلان وبرنامج عمل فيينا^(٥٨) اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المعقود في فيينا في الفترة من ١٤ إلى ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣، على أهمية تعزيز مركز حقوق الإنسان التابع للأمانة العامة،

وإذ تضع في اعتبارها أن الأمين العام ذكر في تقريره عن أعمال المنظمة لعام ١٩٩٢ ولعام ١٩٩٣، أن "ميثاق الأمم المتحدة يحدد تعزيز حقوق الإنسان باعتبارها

وإذ تلاحظ أن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المعقود في فيينا في الفترة من ١٤ إلى ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٢، قام بدراسة الصلة بين التنمية وتمتع كل شخص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فضلا عن الحقوق المدنية والسياسية، مسلما بأهمية تهيئة الظروف التي يمكن في ظلها لكل شخص أن يتمتع بتلك الحقوق على النحو المبين في العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان^(١١).

وإذ تشير إلى أن تعزيز التنمية يقتضي إيلاء الاهتمام على قدم المساواة إلى تنفيذ وتعزيز وحماية الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والنظر في ذلك على سبيل الاستعجال،

وإذ ترحب بإعلان وبرنامج عمل فيينا^(١٢) اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، واللذين يؤكدان من جديد أن الحق في التنمية عالمي وغير قابل للتصرف وجزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان الأساسية، ويؤكدان من جديد أن الإنسان هو الموضوع الرئيسي للتنمية،

وقد نظرت في التقرير الشامل المقدم من الأمين العام عملا بالقرار ٢٣/٤٧^(١٣).

١ - تؤكد من جديد أهمية الحق في التنمية لجميع البلدان، وعلى وجه الخصوص البلدان النامية؛

٢ - تحيط علما مع الاهتمام بالتقرير الشامل المقدم من الأمين العام عملا بقرار الجمعية العامة ١٢٢/٤٧؛

٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الخمسين مقترحات محددة بشأن تنفيذ إعلان الحق في التنمية وتعزيزه على الوجه الفعال، مع مراعاة الآراء المبداءة بشأن المسألة في الدورة التاسعة والأربعين للجنة، فضلا عما قد يقدم من تعليقات واقتراحات أخرى على أساس الفقرة ١٠ من قرار اللجنة ٢٢/١٩٩٢؛

٤ - تلاحظ مع التقدير عقد الاجتماع الأول للفريق العامل المعني بالحق في التنمية في الفترة من ٨ إلى ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ في جنيف؛

٥ - تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يواصل تنسيق مختلف الأنشطة فيما يتعلق بتنفيذ الإعلان؛

٦ - تحث جميع هيئات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما الوكالات المتخصصة، على أن تولي

٧ - تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا مؤقتا إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الخمسين وتقريراً نهائياً إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين عن تعزيز المركز وعن التدابير المتخذة لتنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ٨٥

٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٢

١٣٠/٤٨ - الحق في التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد إعلان الحق في التنمية^(١٥٨) الذي أعلنته في دورتها الحادية والأربعين،

وإذ تشير إلى قراراتها ٩٧/٤٥ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ و ١٢٣/٤٦ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ و ١٢٣/٤٧ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، وإلى قرارات لجنة حقوق الإنسان المتعلقة بالحق في التنمية، وإذ تحيط علما بقرار اللجنة ٢٢/١٩٩٢ المؤرخ ٤ آذار/مارس ١٩٩٣^(١٣١).

وإذ تشير أيضا إلى التقرير المتعلق بالمشاورات الشاملة بشأن أعمال الحق في التنمية كحق من حقوق الإنسان^(١٥٩).

وإذ تشير كذلك إلى المبادئ التي صدرت في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢^(١٦٠).

وإذ تكرر تأكيد أهمية الحق في التنمية لجميع البلدان، وعلى وجه الخصوص البلدان النامية،

وإذ تضع في اعتبارها أن لجنة حقوق الإنسان قد دخلت في دورتها التاسعة والأربعين مرحلة جديدة من نظرها في هذه المسألة، موجهة نحو أعمال الحق في التنمية وزيادة تعزيزه،

وإذ تعيد تأكيد الحاجة إلى إنشاء آلية تقييم من أجل كفاءة تعزيز وتشجيع ودعم المبادئ الواردة في إعلان الحق في التنمية، وإذ ترحب، في هذا الصدد، بما قرره لجنة حقوق الإنسان في دورتها التاسعة والأربعين، في قرارها ٢٢/١٩٩٢، من إنشاء فريق عامل معني بالحق في التنمية،